

واقع الاستثمار ومتطلباته في الجزائر

The reality of investment and its requirements in Algeria

بن سالم المختار

المركز الجامعي أفلو، m.bensalem@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/14 تاريخ القبول: 2023/03/15 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تبذل الجزائر جهود عديدة من أجل توفير مناخ استثماري يتلاءم مع متطلبات البلد، وذلك من أجل زيادة فرص في العمل والارتقاء بالصناعة المحلية وتحقيق الأمن الغذائي، غير أنّ تلك الجهود تصطدم عادة بالواقع من حيث التنفيذ والمتابعة والرقابة.

وتتلخص هاته الدراسة في الجديد الذي تضمنه قانون الاستثمار الجزائري في قانون 18-22 والمراسيم التنفيذية اللاحقة له، من أجل الكشف عن المزايا والعيوب وكيفية تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، الوكالة الجزائرية، الحوافز، امتياز المناطق، المستثمر.

Abstract:

Algeria is making many efforts to provide an investment climate compatible with the country's requirements, in order to increase job opportunities, upgrade the annual industry and achieve food security, but these efforts usually collide with reality in terms of implementation, follow-up and control.

This study is summarized in the new content of the Algerian investment law in Law 22-18 and its subsequent executive decrees, in order to reveal the advantages and disadvantages and how to improve the investment climate in Algeria.

Keywords: investment; Algerian agency; incentives; concession of regions; investor.

1- مقدمة

لقد تطور مفهوم الاستثمار في الجزائر بالتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي منه الذي تعيشه الجزائر خصوصا بعد الأحداث التي فرضتها جائحة الكورونا، مما فرضت متغيرات جذرية وخلقت مفاهيم جديدة مساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي في الدول، وكذا تامين المواد الإستراتيجية في الدول النامية بالخصوص أو ذات الاستهلاك الواسع.

ولعلّ فكرة جلب الاستثمار هي فكرة قديمة ومتجددة كونها أهم جزئية ينصبّ حولها الاستثمار لدى مختلف الدول، من أجل تحسين معدل النمو وازدهار السوق من خلال توفير السلع والخدمات داخل البلد، وكذا خلق مناصب الشغل فيها.

وقد توجهت الجزائر إلى هذا النحو، وذلك من خلال تغيير المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار، من أجل إضافة العديد من الحلول وربطها بالواقع بحثا عن سبل تحقيق تنمية أفضل، وآخر ما جاء في القانون الاستثمار هو قانون الصادر سنة 2022 المرقم ب 18-22 الذي هو محور دراستنا هاته.

- ما هي مستجدات قانون الاستثمار وكيف تتجسد؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية يمكن الاعتماد على الخطة البحثية التالية:

المبحث الأول: الخواطر الجديدة في قانون الاستثمار الجزائري.

المبحث الثاني: الهيآت المكلفة بالاستثمار في الجزائر.

2. الخواطر الجديدة في قانون الاستثمار الجزائري.

جاء تعريف للاستثمار ضمن القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار وكذا القانون 01-03 بأنّه "اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل، وكذا المساهمات في رأسمال شركة"، وبالمقارنة مع ما جاء في قانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، نجد عدّة فروقات نذكر منها:

كبدية هناك اختلاف واسع بين تسمية قانون بترقية استثمار وقانون استثمار، فترقية تعني إضافة وتطوير بينما ذكر القانون المتعلق بالاستثمار بهذا الشكل تعني تغيير جذري له، وتعديل جوهره، والملاحظ أنّ المشرع الجزائري قد افتتح المادة الأولى في ذات القانون بتعداد قواعد تنظيم الاستثمار بشكل عام وحقوق المستثمر، وقام بالتفصيل بذكر الهدف من إدراج هذا القانون، وهو ما يتضح بأنّ هناك نية صادقة في بعث التنمية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بعيدا عن الاقتصاد التقليدي الذي يبحث عن استقطاب لرؤوس الأموال الذي أظهر عدم جدوّته وفشله الضريع.

1.2 دوافع الخواطر الجديدة في قانون الاستثمار:

لعلّ هناك العديد من الدوافع التي تجر الدولة على تغيير النمط الاقتصادي لمواكبة الحاضر، ونذكر الأهم من بينها كتنقلب أسعار النفط والحرب الأوكرانية، وغيرها من الأسباب.

• انخيار سعر النفط.

شهدت أسعار النفط في الفترة الممتدة منذ جوان 2014 إلى غاية حرب روسيا على أوكرانيا تذبذبا كبيرا في أسعار النفط، لاسيما في فترة الكورونا أين تم غلق المصانع وغلق الحدود بين الدول، مما أدى إلى عدم تصدير النفط وتراجع قيمته السوقية، وهو ما جعل بدولة الجزائر تبحث عن حلول جذرية بعيدا عن الاقتصاد التقليدي.

وقد أدى تراجع مداخيل النفط إلى تدهور الأوضاع يوما بعد يوم، وانعكس على الاقتصاد الوطني بطبيعة الحال، وكانت الحكومة الجزائرية عاجزة عن تقديم حلول كونها تتطلب مبالغ مالية ضخمة، وبعد التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي تم تكريس فيه الحرية الاستثمارية والمنافسة أيضا، كان الهدف منه البحث عن كيفية استقطاب رؤوس الأموال وتحريك عجلة التنمية بعيدا عن المحروقات،¹ أي الاقتصاد خارج المحروقات إلا أنّ هذا القانون لم يدم لأكثر من خمس سنوات، وهو ما يعبر عن فشله بسبب ما حدث مع جائحة الكورونا كما سبق الذكر.

• التعقيم الإعلامي.

إضافة إلى ما حدث من خلال نشرات وسائل الإعلامية عبر العالم، والتي تؤكد على عدم وجود مناخ استثماري جيد في الجزائر، وقد أبدت عدّة جهات مخاوفها من التوجه للسوق الجزائرية، ونجم عن ذلك إلى ضرورة البحث من جديد عن الكيفية الملائمة لإعادة كسب ثقة الشركاء الاقتصاديين وفتح المجال الاستثماري لرجال أعمال جدد.²

• حق الشفعة ضد الشركات الأجنبية.

كما أنّ تطبيق حق الشفعة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر والذي نصت عليه المادة 30 من القانون 09-16 ضد الأجانب، كان أيضا السبب في ضرب مصداقية قانون ترقية الاستثمار وتشكيل خطر ضد المستثمر من خلال تأميم ممتلكاته القاعدية.

وكذا عند عدم تحديد المجال الضبط الإداري كالمتعلق بالبيئة، ففرض شروط فضفاضة غير واضحة من شأنه عرقلة سير الحسن للاستثمار، وتشكل مخاوف لدى المستثمر.

• الفساد الإداري والبيروقراطية.

عانت الجزائر في السابق من عدّة ممارسات إدارية جعلت من المستثمر في حالة صعوبة، وأدى إلى عدم الالتزام بالآجال القانونية في دراسة الملف وفي القبول وفي التنفيذ، ممّا ساهم في تفشي جريمة الرشوة واختلاس المال العام بدل إقامة الاستثمارات، وقد برز هذا الفساد بشكل واضح ممّا أفرغ السوق الجزائرية من المستثمرين الحقيقيين.

وحسب المؤشر الذي قام به البنك الدولي وشمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003، فإنّ حجم الرشاي المقدرة والمدفوعة هو 75%، ومتوسط قيمة الرشوة في المبيعات تقدّر ب 8.6%.³

• انتشار القطاع العمومي على حساب القطاع الخاص.

¹ بوريجان مراد، تطور واقع حرية الاستثمار في الجزائر: بين التكريس الدستوري والتجاهل التشريعي، مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017، ص 41.

² عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2012، ص 78.

³ بركات كريمة، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017، ص 197.

كما شهدت الجزائر الانتشار الواسع في الشركات العمومية التي لها قدرة كبيرة من الموارد البشرية والتي لا تقوم بالصناعة الحقيقية، بل وفي أحسن الأحوال يتم استيراد مواد مصنعة أو شبه مصنعة ليتم بيعها في السوق من خلال تسجيلها بعلامة محلية، وهذا ما أرهق الخزينة العمومية وساهم في التزيف المالي بدل توفير المنتج ورفع الاقتصاد الوطني.

2.2 الحوافز المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي بالجزائر:

أدرج المشرع الجزائري عدّة حوافز تجعل من المستثمر الأجنبي في اطمئنان ، بل ويسعى لتوسيع استثماره خصوصا في بعض المجالات المحددة ضمن القانون الجديد، ويمكن تعداد العناصر المحفزة ضمن هذا البحث من خلال توزيعها إلى حوافز تشريعية، وحوافز عقارية.

1.2.2 الحوافز التشريعية ضمن قانون الاستثمار الجديد.

لقد أدرج المشرع الجزائري ضمن النصوص القانونية العديد من الامتيازات التي يستفيد منها المستثمر في إطار تناول المشروع في الجزائر، إمّا بإقامة مشروع جديد أو إعادة تأهيل مشروع سابق، أو توسيع مشروع حالي، يمكن إيجازها في العناصر التالية:

• الثبات التشريعي.

على الرغم من وجود العيب الواضح وهو عدم الاستقرار التشريعي في الجزائر، حيث جاء التعديل القانوني الجذري للاستثمار سنة 2022 على الرغم من عدم استخدام القانون السابق لسنة 2016 مدة زمنية طويلة، إلّا أنّنا عن التفحص الدقيق لمواده القانونية (18-22) نجد ضمن المادة 38 أنّه "يحتفظ المستثمر بالحقوق والمزايا المكتسبة بطريقة قانونية بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون..."، أي أنّ المستثمر لا يتأثر بتغيير القانون طبقا لمبدأ الثبات التشريعي.

وهذا عكس ما اعتبره الباحث¹ بأنّه معوق قانوني ووصفه بالاستقرار تشريعي أو كونه قيدًا للاستثمارات الأجنبية، فتغير القوانين راجع لطبيعة الوضع الاقتصادي لاسيما تقلبات سوق النفط وسعر البترول، وهذا الظرف تمرّ به كل الدول دون استثناء.

• التنازل عن قاعدة 51% 49%.

إضافة إلى السكوت التام عن قاعدة 51% 49% المعروفة سابقا -المكرّسة في قانون المالية-² في عالم الاستثمار، لاسيما فيما يخص النشاطات المتعلقة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وكذا ما يتعلق بالمناجم والطاقة، فالقاعدة هاته كانت سببا في ظهور مخاوف عديدة لدى المستثمرين وعزوف كبير من قبلهم على ولوج السوق الجزائرية، فعدم إدراج هذا الشرط ضمن مجالات عديدة يعتبر حافزا أساسيا وعاملا في استقطاب المستثمرين.

¹ بركات كريمة، نفس المرجع، ص 193.

² قانون المالية 2016، ج ر عدد 72 المؤرخة في 31 ديسمبر 2015.

كما أنّ هاته القاعدة كانت محلّ إلغاء من قبل منظمة التجارة العالمية، لأنّها تتعارض مع التنافس الحر، أي أنّ المستثمر يصبح خاضعا فقط للسيادة الجزائرية عند تطبيق القاعدة ولا يمكنه الاحتجاج وإلغائها لأنها تتعارض مع السيادة.¹

● **المنصة الرقمية للمستثمر.**

ويضيف أيضا المشرع الجزائري ضمن المادة الثالثة ضمن القانون 18-22 على ترسيخ حرية الاستثمار وكذا تجسيد الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات، وهو تجسيد لما جاء به دستور 2016 ودستور 2020 في المادة 61 التي تنص "حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة، ويحمي القانون تخصيصها".²

إضافة إلى رقمنة الاستثمار والاتصال والتواصل من خلال موقع رسمي يسمى "المنصة الرقمية للمستثمر" المكرّسة بنص المادة 21 من قانون 18-22 على الرغم من عدم وجودها حاليا ونحن نكتب هاته الأسطر، ما استدعى التساؤل: هل تم إعلان عن قانون الاستثمار الذي تم التحضير له مدة طويلة من الزمن دون التحضير للملحقات؟ هل تبقى طريقة تسجيل الاستثمار كما كانت في القانون 09-16 السابق؟

وقد جاء تنظيم هاته المنصة لاحقا في المادة 27³ وما يليها حيث تعرّف على أنّها "أداة إلكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها، وهي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات واستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الانترنت وتسمح بتكثيف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الاستثمار ونوع الطلبات، وتكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات ذات العلاقة مع فعل الاستثمار".

وكذا جاء توضيح لأهداف المنصة الرقمية للمستثمر من خلال:

- التكفل بإنشاء الشركة الاستثمارية وتسهيل ذلك.
- تحقيق أيضا الشفافية في فحص ومعالجة ملفات المستثمرين من قبل الإدارات.
- تحسين أداء المرافق العامة وتسهيل الوصول لها من قبل المستثمرين.
- تقليص الوثائق والمدة الزمنية لمعالجة الملفات والتنسيق التلقائي بين الإدارات دون تنقل المستثمر.

● **نشر وإعلام المستثمرين.**

كما جاء القانون بفكرة جديدة وهو مساهمة القنصليات في التسويق لقانون الاستثمار الجزائري والضمانات المقدّمة من خلال إبرام ندوات ومؤتمرات للأجانب حتى يتمكنوا من معرفة القوانين الجزائرية والميزات الممنوحة لهم، وهاته الآلية تعتبر حافزا مهما لجأ إليها القانون 18-22 حتى يحقق نجاحا في المجالات المسطرة ضمنه.

وهذا حسب المادة 18 من نفس القانون في الجزئية " - ترقية وتنمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج".

¹ حسين فريدة وأزيل الكاهنة، تعليق على أهم ما جاءت به النصوص المنظمة للاستثمار على ضوء مستجدات القانون رقم 09-16، مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017، ص 56.

² الدستور الجزائري، ج 2، عدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

³ المرسوم التنفيذي 22-298، المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المتعلق بتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها.

2.2.2 الحوافز العقارية:

يمكن تلخيص الحوافز العقارية في شكل امتيازات الممنوحة للمستثمر كامتياز المنطقة فكلما كانت منطقة نائية كان التحفيز جيداً بما يتناسب والنشاط القائم فيها، كما يرجع أيضاً امتياز المواد الأولية لكونه لصيقاً بالعقار أي الأرض فكلما تم استغلال المواد الأولية الموجود في الأرض الجزائرية بدل استيرادها من الخارج، كان هناك تحفيزاً جيداً خاصاً بها.

• امتياز المنطقة.

جاء في المادة 102¹ تطبيقاً لأحكام المادة 28 من القانون 18-22 تعداد البلديات-الموضحة بالتفصيل في الملاحق- التي لها امتياز جبائي تحت ما يسمى امتياز المنطقة، وتتمثل في:

- البلديات التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير.
- البلديات التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة.
- البلديات التي تمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية القابلة للثمين.

• امتياز الموارد الطبيعية.

لقد أدرج أيضاً المرسوم التنفيذي 301-22 ضمن المادة 02 امتياز الاستثمار في الموارد الطبيعية المتاحة كالمعدنية منها المتواجدة في عدة أماكن من الوطن والتي هي موزعة في جميع التراب الوطني.

• امتياز الاستثمارات الهيكلية.

جاء في المادة 15 من المرسوم التنفيذي² بأنه "يقصد بالاستثمارات الهيكلية بمفهوم القانون 18-22، الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وإقليمية، وتساهم خصوصاً فيما يأتي:

- إحلال الواردات.
- تنويع الصادرات.
- الاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية والجهوية.
- اقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء."

على أن يكون هناك شبكة تقييم يتم إخبار المستثمر بها، وتتضمن هاته الشبكة مجموعة من الدلالات وكل دلالة يقابلها تنقيط محدد، كمدى اعتماد المستثمر على الموارد الطبيعية المتاحة، مدى التخلي عن الاستيراد، قوة الصادرات، عدد الموارد البشرية العاملة، مدى اعتماده على المعارف والتكنولوجيا، ليعرف نتائج استثماره وتنقيطه من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي تلعب دور المرافق، من أجل دعم التنمية الوطنية.

¹ المرسوم التنفيذي 301-22، المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المتعلق بقائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار.

² المرسوم التنفيذي 302-22، المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المحدد لمعايير تأهيل الاستثمارات.

• التوطين البنكي.

وهي إلزام المتعاملين الاقتصاديين الناشطين سواء في استيراد المواد الأولية الداخلة في الإنتاج أو عند جلب معدات للمصانع وغيرها، القيام بإجراء التحويل المالي من خلال البنك، ولعلّ هاته الآلية سببا وجيها لدخول السوق الجزائرية، باعتبار أنّ هناك ميزات أخرى كالاستفادة من عدم دفع الضرائب أو الرسوم البسيطة،¹ والعبرة من التوطين هو عدم التهرب الضريبي، إضافة إلى عدم استغلال العملة أو تضخيم الفواتير، وقد جاء النص عليها صراحة ضمن المادة 07 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، وقد علّق عليها المشرع الجزائري بكلمة "تُعفى" وهو محفز جدّ مهم للمستثمر لدخول السوق.

3. الهيئات المكلفة بالاستثمار في الجزائر:

من أجل ضمان استثمار حقيقي في الجزائر حاول المشرع الجزائري إدراج آليات هدفها تحقيق تنمية حقيقية من خلال تجاوز العراقيل التي كانت في السابق، والتي بما عدّة نقائص، فكان حريّ بالمشرع الجزائري من أجل معالجة الأمر بجميع الصلاحيات لدى جهة إدارية واحدة تفاديا للبيروقراطية الإدارية، وضمان حق الطعن للمستثمر لتدارك حقوقه وغيرها من الحلول، والتي سيتم التفصيل فيها لاحقا.

1.3 الوكالة الجزائرية ودورها في ترقية الاستثمار:

جاء في نص المادة 18 من القانون 18-22 بأنّ "تدعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المنشأة بموجب المادة 6 التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار من الآن فصاعداً الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار..."

وفي هذا النسق تم صدور المرسوم التنفيذي² المتعلق بالوكالة حسب المادة 02 منه "هي وكالة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير الأول"، وما يلاحظ هو سحب هاته الوكالة من الوصاية السابقة أي وزارة الصناعة، وإلحاقها مباشرة بالوصاية الجديدة.

وقد أوكل نفس القانون للوكالة مهمة التنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، بدءاً من إعلام أوساط الأعمال، ضمن الإشراف على تسيير المنصة الرقمية الخاصة بالمستثمر والتي تعتبر أحدث صلاحية لها وتسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها، وتحصيل الإتاوات المتعلقة بملفات الاستثمار وغيرها.

ومن حيث مجلس الإدارة فنجد أنّه يشمل على ممثلين من وزارات عديدة أي ما يجعل التنسيق كافيا جدّاً بخلاف التشكيل السابق للوكالة، وهو ما سيعكس بالتأكيد على التحكم الجيد في سير الاستثمارات من خلال مكافحة البيروقراطية المعروفة في السابق.

¹ بولقاطر سهام، رسم التوطين البنكي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر 1، مجلد 55، العدد 01، الجزائر، 2018 ص 467.

² المرسوم التنفيذي 22-298 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيورها، ج ر عدد 60.

أمّا من حيث المهام فهي نفس المهام التي كانت في السابق ، والمتمثلة في مرافقة المستثمر والتسيير والتسهيل والمتابعة وإضافة إلى ذلك الترقية، وقد جاء ذكرها في المادة 04 من نفس المرسوم التنفيذي.

2.3 المجلس الوطني للاستثمار:

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كأول مرة سنة 2001 بموجب قانون ترقية الاستثمار الملغى، غير أنّه بقي ساري المفعول ضمن القوانين اللاحقة له لطبيعة الاستثمار، الذي يقتضي وجود هيئات ومؤسسات تسهر على تطبيق خطة إستراتيجية ملائمة لجذب الاستثمار.

وتنص المادة 17 من القانون 18-22 على أنّه "يكلف المجلس الوطني للاستثمار، المنشأ بموجب أحكام المادة 18 التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، باقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار، والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها...".

وحسب ما جاء ضمن المادة 102¹ الأطر العامة التي يقوم بها هذا المجلس دون تفصيل دقيق، وحقيقة الأمر هو تكرار لما جاء في الفقرة السابقة أي نص المادة 17 في فقرتها الثانية والثالثة من القانون 18-22، فنلاحظ أنّ إدراج هذا المرسوم لم يأت بالجديد كقراءة أولوية له وإنّما جاء فقط ليلغي المرسوم السابق.

للمجلس عدّة مهام يقوم بها دوريا عند كل اقتضاء الأمر أو كل سنة حسب ما جاء به القانون، ويقوم بالصلاحيات التالية:

• ترقية وتطوير الاستثمار.

يعمل المجلس الوطني على إبرام اجتماعات كلّما اقتضى الأمر من أجل معالجة الملفات الخاصة بالاستثمار، وفي هذا الصدد يتم اقتراح تصور عام حول الموضوع وتحديد النشاطات التي في حاجة لاستثمار وذات أولوية، والمقاييس التي يتم من خلالها اعتماد المشاريع الاستثمارية، وكذا يتم ضبط النفقات المتوقعة في ذات المجال.

وفي هذا الجانب يمكن الموافقة على الاستثمارات من قبل المجلس الوطني بحسب ما جاء في المرسوم التنفيذي 17-102 المحدد لكيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به، حيث يلاحظ أنّ النص القانوني يلزم في كل الاستثمارات التي تساوي مبلغ خمسة ملايين أو تفوقه على ضرورة حصول أصحابها على موافقة المجلس الوطني للاستثمار من أجل الحصول على المزايا وكذا التسجيل في الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار.²

¹ المرسوم التنفيذي 22-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، ج ر عدد 60.
² جمال قرناش، المجلس الوطني للاستثمار: آلية لترقية الاستثمار أو عقبة تعترض سبيله، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 03، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، جانفي 2022، ص 77.

إضافة إلى الإشراف على الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة التي استحدثتها القوانين الجديدة لاسيما قانون 22-18 ما تعلق بالمناطق الصحراوية (امتياز منطقة) أو الاستثمارات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية أو الاستثمارات الفعلية الجالبة لتقنية وذات البنى التحتية التي تفتقدها الجزائر، فلها أولوية من حيث التنفيذ والتسهيل ومنح الامتيازات.¹

• منح الامتيازات الإدارية.

إضافة إلى الامتيازات السابق ذكرها والمتمثلة في الاستفادة من التخفيض الضريبي أو الإعفاء منها والامتياز المتعلق باستخدام المواد الأولية، نجد الصلاحيات الجديدة للمجلس الوطني للاستثمار وهي في حقيقة الأمر امتياز للمستثمر والمتمثلة في التنسيق مع مختلف الإدارات المسؤولة، بحيث تشكيلة المجلس الوطني يحضرها ممثلين من كل الوزارات التي لها علاقة بالاستثمار، وعليه فيكون إلزاما على ممثل الوزارة تقديم التسهيل المناسب كنتيجة لمخرجات اجتماع الدوري من قبل المجلس.

كما أنّ المجلس الوطني للاستثمار له علاقة وطيدة بالوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار حيث يتم تنسيق معها مختلف ما يتعلق بالاستثمار، وهذا ما يظهر من خلال تقديم الوعاء العقاري وتقديم باقي التسهيلات والمراقبة والمرافقة الإدارية، حيث يمكن للمدير العام للوكالة أن يحضر الاجتماعات بصفته ملاحظ، أي يمكن له فهم حيثيات الاستثمار والقيام بها هو مطلوب.

3.3 اللجنة العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار:

تم استحداث بموجب القانون 22-18 لجنة خاصة بالطعون الاستثمارية تسمى باللجنة الوطنية العليا للطعون المتصلة بالاستثمار، وقد أنشئت بموجب نص المادة 11 من نفس القانون، تكلف بدراسة والفصل في الطعون التي يتقدم بها المستثمرون، في حال تم رفض استثماراتهم أو عدم استفادتهم من امتيازات، تعمل هاته اللجنة تحت إشراف رئيس الجمهورية بشكل مباشر.

يتم إرسال الطعون إلى اللجنة في أجل لا يتجاوز شهرين ابتداء من تبليغ قرار الاعتراض، ويجب الفصل في موضوع الطعون في أجل لا يتعدى الشهر ابتداء من التبليغ، إضافة للطعن الإداري يمكن أيضا للمستثمر القيام بالطعن القضائي لدى المحكمة.

تم إنشاء لجنة الطعون بموجب المرسوم الرئاسي 22-296 الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها، تتضمن هاته التشكيلة ممثلا عن رئيس الجمهورية وقاض من مجلس المحاسبة وثلاث خبراء اقتصاديين يعيّنهم رئيس الجمهورية، وتعمل هاته اللجنة على معالجة كل النزاعات المتعلقة بالاستثمار المعروضة أمامها. يمكن لهاته اللجنة الاجتماع كلما دعت الضرورة وفي حال وجود أي نزاع معروض أمامها فتجتمع في أقل من شهر للفصل فيه، ويحق للجنة دعوة ممثلي الإدارات الذين لهم علاقة بموضوع النزاع لغرض الاستماع إليهم.

¹ محمد إقولي، عن دور المجلس الوطني للاستثمار، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 11، عدد 01، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، جويلية 2016، ص 13.

وكاستقراء عام يمكن القول بأنّ هاته اللجنة المستحدثة لها الفاعلية في الفصل في النزاعات المعروضة أمامها، ولها كل السلطات من أجل التنفيذ الإداري للقرار الصادر منها، وهذا لكونها تحت سلطة رئيس الجمهورية مباشرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لوجود قضاة داخل هاته التشكيلة مما يجعل لها الصفة القانونية والمصادقية في عملها.

4. خاتمة:

على الرغم من الانتقادات التي تم توجيهها للجزائر وهو الاستقرار التشريعي في القوانين بشكل عام، إلا أنّ صدور قانون الاستثمار الأخير جاء بالإضافة القيمة التي كانت الجزائر في حاجة إليها، ولم يتم تناولها إطلاقا في السابق، كالرقمنة من خلال وضع منصة رقمية للمستثمر حتى يتمكن من متابعة ملفه عن بعد دون التنقل للإدارات، غير أنّ هاته المنصة لا تزال قيد التنفيذ.

إضافة إلى تكريس الشفافية من خلال تقديم الطعن لدى أعلى جهة في الدولة أي لجنة الطعون التي تكون تحت إشراف رئيس الجمهورية مباشرة، وهذا الأمر يعتبر سابقة قانونية لم تحدث من قبل ويعكس مدى جدية بعث الاستثمارات في الجزائر من جديد.

إضافة إلى تقديم الامتيازات والتحفيزات بحسب الأقاليم التي هي بحاجة ماسة للاستثمارات كالسياحة أو غيرها من الترتيبات العقارية، واستغلال الثروات المحلية الباطنية، فالاستثمار الحقيقي هو الذي يهدف لاستقطاب العملة لا استنزافها.

كما نجد أيضا تحلي الجزائر عن الاستثمار التقليدي الذي كان يركّز على قاعدة 51%49% التي تعتبر تثبيطا له لا تحفيزا، فالاستثمارات حاليا خصوصا في المجال الرقمي قد فرضت أنماط جديدة وتغيرات.

وفي الأخير نجد أن البحث عن الاستثمارات في مجالات جديدة بعيدا عن النفط والغاز هو مؤشر نجاح للجزائر، ودافع لتوضيح مدى جدية العمل بالقانون والذي يمكن التوقع بأنه سيدوم لسنوات كونه جاء ملما بجميع التفاصيل والمسائل المتعلقة بالاستثمار، فهذا القانون 22-18 جاء مناسبا للوضع الحالي الصعب.

5. قائمة المراجع:

1. الكتب :

- أ- بركات كريمة، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، كلية الحقوق ، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017، ص 197.
- ب- بوريجان مراد، تطور واقع حرية الاستثمار في الجزائر: بين التكريس الدستوري والتجاهل التشريعي، مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، كلية الحقوق ، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017، ص 41.
- ج- حسين فريدة وأزيل الكاهنة، تعليق على أهم ما جاءت به النصوص المنظمة للاستثمار على ضوء مستجدات القانون رقم 16-09 ، مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، كلية الحقوق ، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017، ص 56.
- د- عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2012، ص 78.

2. المقال المنشور:

- أ- بولقناطر سهام، رسم التوطين البنكي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر1، مجلد 55، العدد 01، الجزائر، 2018 ص 467.
- ب- جمال قرناش، المجلس الوطني للاستثمار: آلية لترقية الاستثمار أو عقبة تعترض سبيله، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 03، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، جانفي 2022، ص 77.
- ج- محمد إقلولي، عن دور المجلس الوطني للاستثمار، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 11، عدد 01، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، جويلية 2016، ص 13.

3. القوانين:

- أ- الدستور الجزائري، ج ر عدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.
- ب- قانون المالية 2016، ج ر عدد 72 المؤرخة في 31 ديسمبر 2015.
- ج- المرسوم التنفيذي 22-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، المتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وسيره، ج ر عدد 60 لسنة 2022.
- د- المرسوم التنفيذي 22-298 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج ر عدد 60 لسنة 2022.
- هـ- المرسوم التنفيذي 22-301، المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المتعلق بقائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

و- المرسوم التنفيذي 22-302، المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المحدد لمعايير تأهيل الاستثمارات، ج ر عدد 60 لسنة 2022.

ز- المرسوم الرئاسي 22-296 الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها، المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، ج ر عدد 60 لسنة 2022.